

## مدينة إعلامية سعودية تحت اختبار استعادة المنابر المهاجرة

الأنظار تتجه للمشروع لتغيير الصورة النمطية عن الممارسة الإعلامية في السعودية

تبدل السعودية جهودا ملحوظة من أجل تطوير صناعة إعلامية قادرة على مواجهة التحديات والهجمات الإعلامية العربية والدولية، ويأتي مشروع المدينة الإعلامية في الرياض ضمن هذا الإطار إضافة إلى صناعة ثقافتها إعلامية غير متطورة على صعيد المحتوى والتقنية لتعود المدينة حاضنة لوسائل الإعلام السعودية المهاجرة، بالإضافة إلى استقطاب مجموعات إعلامية عربية ودولية.

الرياض - بدأت الاستعدادات لمشروع المدينة الإعلامية السعودية، بتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع مجموعات إعلامية سعودية كبرى، ضمن خطة لتكوين المدينة حاضنة لوسائل الإعلام السعودية المهاجرة، بالإضافة إلى استقطاب مجموعات إعلامية عربية ودولية.

ووقعت مجموعة أم.بي.سي الإعلامية، وشبكة العربية والحدث التلفزيونية، بالإضافة إلى المجموعة السعودية للإنتاج والتسويق، اتفاقيات مع مشروع "المدينة الإعلامية"، لإنشاء مقر جديدة لها في نطاق المشروع. وأوضح وزير الثقافة السعودي رئيس مجلس إدارة مشروع المدينة الإعلامية الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان، أن المشروع لا يمكن حصره في قطاع معين؛ بل "ذهبنا إلى فضاءات لا محدودة في كل قطاعات المستقبل والمعرفة والتقنية والإعلام والثقافة".

لكن التساؤل الأبرز الذي يطرح في هذا الإطار هو قدرة هذه المدينة على منافسة نظيرتها في المنطقة مثل مدينة دبي الإعلامية التي تجمع أكثر من مئتي مؤسسة إعلامية عربية ودولية، وأصبحت مركزا إعلاميا متطورا يجذب الاستثمارات الأجنبية التي تقرر اتخاذ مقرات إعلامية لها في المنطقة العربية. ويقول مراقبون إن استعادة وسائل الإعلام السعودية المهاجرة، لا تكفي لنجاح المدينة الإعلامية، فمن الضروري استهداف القنوات والصحف والإذاعات الدولية بوسائل جذب وضمانات من أجل دفعها للانتقال إلى المدينة الإعلامية لتجد بيئة أفضل من التي تعمل بها حاليا.

في المقابل يقول بعض المتابعين، إن السعوديين وضعوا في اعتبارهم هذه النقطة، وهي جزء من خطتهم الإعلامية، إذ لا ينفصل مشروع المدينة الإعلامية عن خطوات عديدة تم اتخاذها، لجذب شركات التكنولوجيا العملاقة مثل غوغل، وأمازون، لتتوسع موارد اقتصادها المعتمد على النفط. وأضافوا أن السعودية، تبذل جهودا ملحوظة باتجاه تطبيق هذا الهدف، حيث كان من ضمن الاتفاقيات الأربعة التي وقعتها الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان، اتفاق مع جيري لسي العضو المنتدب لصندوق أي.دي.بي.تي. بي الاستثماري وشركة علي كلاود التابعة لمجموعة علي بابا. لتأسيس مقر جديد في المدينة



## السوق السعودية مفتحة على الاستثمارات الإعلامية

والإتصالات، لذلك ينظر للمشروع على أنه "سيشعر أبوابه لجميع المشاريع الطموحة والجادة والإبداعية". ويستهدف مشروع المدينة الإعلامية الذي يقع في حي السفارات بالرياض، شبكات ووسائل الإعلام في المنطقة، وكبريات منصات التجارة الإلكترونية، وتقنيات الأقمار الصناعية، ويشمل كل المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على الصناعة الإبداعية المستقبلية؛ كالنشر والبودكاست والأفلام، ووسائل التواصل

مشاة في التخصصات الإبداعية في التقنية والثقافة والإعلام. ويعدّ المواطنون السعوديون من أكبر المستهلكين للمنصات الإعلامية الرقمية؛ إذ يشكل السعوديون وحدهم أكثر من 40 في المئة من مستخدمي تويتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعد السعودية من أكبر الأسواق العالمية لسناب شات، كما يسجل يوتيوب مشاهدات مرتفعة جدا، في وقت يتصاعد نمو سوق تكنولوجيا المعلومات

الإعلامية. وقال الأمير بدر على تويتر، إنها "خطوة أولى مهمة لتعزيز شراكتنا وجذب المبدعين من جميع أنحاء العالم". وتابع "أدعو أصحاب المشاريع الطموحة سواء الصغيرة منها والمتوسطة والكبيرة إلى الانضمام إلينا.. اتفاقيات اليوم حزمة أولى والقادم أجمل". ومن المتوقع أن يساهم المشروع في الناتج المحلي، ويخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، حيث يتسع لأكثر من 1000

شركات التكنولوجيا العملاقة مثل غوغل، وأمازون، لتتوسع موارد اقتصادها المعتمد على النفط. وأضافوا أن السعودية، تبذل جهودا ملحوظة باتجاه تطبيق هذا الهدف، حيث كان من ضمن الاتفاقيات الأربعة التي وقعتها الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان، اتفاق مع جيري لسي العضو المنتدب لصندوق أي.دي.بي.تي. بي الاستثماري وشركة علي كلاود التابعة لمجموعة علي بابا. لتأسيس مقر جديد في المدينة

## السلطات الجزائرية تعترف بالصحافة الإلكترونية

هو خدمة اتصال مكتوب عبر الإنترنت موجهة للجمهور أو فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكم في محتواها الافتتاحي. كما نص القانون أن نشاط الصحافة المكتوبة عبر الإنترنت يتمثل في إنتاج مضمون أصلي موجه إلى الصالح العام، ويجسد بصفة منتظمة ويتكون من أخبار لها صلة بالأحداث وتكون موضوع معالجة ذات طابع صحفي. مشيرا إلى أن المطبوعات الورقية لا تدخل ضمن هذا الصنف عندما تكون النسخة عبر الإنترنت والنسخة الأصلية متطابقتين.

الجزائر - قررت السلطات الجزائرية إنهاء الوضع غير القانوني للصحافة الإلكترونية، وتسوية مشاكلها ليتم الاعتراف بها والتعامل معها أسوة بوسائل الإعلام التقليدية الأخرى في البلاد، بعد أعوام من معاناة العاملين في هذا القطاع. وقال التلفزيون الرسمي الجزائري، الثلاثاء، إن عبدالمجيد تبون أمر رئيس حكومته عبدالعزيز جراد، بالإسراع في تسوية الأوضاع القانونية للصحف الإلكترونية للصحف النشطة بالميدان. وأكد التلفزيون الحكومي أن "هذه الوسائل الإعلامية ستعامل كما تعامل الصحافة الوطنية المكتوبة في تغطية النشاطات الوطنية والرسمية".

وبموجب هذه التعليمات سوف تتمتع الصحف الإلكترونية بنفس الحقوق التي تتمتع بها الصحف ووسائل الإعلام الأخرى في تغطية الأحداث الرسمية على المستوى الوطني، وتستفيد أيضا من الإعلانات العامة.

وشهد القطاع الإعلامي في الجزائر ثورة غير مسبوق في السنوات الأخيرة مع انتشار المواقع الإخبارية على الإنترنت، لكنها بقيت تبحث عن المكانة والاعتراف، من قبل السلطات باعتبارها وسائل إعلام كاملة. حيث اشتكى ناشرو الصحف الإلكترونية مرارا من عدم وجود إطار قانوني يحكم هذا النشاط. ويؤكد صحافيون أن المواقع الإلكترونية تعتبر منذ 2016 الوسيلة الأولى التي يستخدمها الجزائريون للحصول على المعلومات. ومع ذلك، فالإعلاميون العاملون في الصحف الإلكترونية لا تعترف بهم السلطات كصحافيين ولا يحصلون على بطاقة الصحفي المهني التي تمكنهم من أداء مهمتهم الإعلامية.

واكتفى قانون الإعلام لعام 2012 في بعض موارده بتحديد مفهوم الصحافة الإلكترونية، حيث ذكر بأن المقصود بها

## كشك صحف متجول يرضي اهتمامات القراء في إيطاليا

يوميا في مقابل 5.5 مليون عام 2007 وفق هيئة متخصصة. ويشير جوزيبي فيراوتو المدير العام لمجموعة "كايرو إيديتور" إلى أن هذا التراجع ليس ناجما عن الطفرة في الوسائط الرقمية وتقلص اهتمام الفئات الشبابية بالصحافة فحسب، بل أيضا وجود "النقص في نقاط البيع... ما يعني وجود حلقة مفرغة. ويقول "من هذا المنطلق فإن مبادرة الكشك الجوال أمر علينا نحن كناشرين دعمها".

وحتى اليوم، لا يعمل أندريا كاربيني الوافد من عالم المكتبات سوى على "خط" واحد مع أربع محطات في أحياء مختلفة قرب نقاط كانت تضم أكشاكًا أغلقت أبوابها. إلا أنه يحلم بتوسيع نشاطه.

تاتينا منذ شهر لا أحب الإنترنت، رغم أنه قد يكون ضروريا إلا أن الثقافة الحقيقية تكمن في الكتب والصحف". وترى ماريا مالزاني (72 عاما) المولعة مع زوجها بقراءة الصحف أن هذه المبادرة "مذهلة"، حيث كانت مضطرة "للمشي مسافة طويلة" لاقتناء الصحف منذ إغلاق الكشك في الصيف الماضي. وخسرت إيطاليا بين عامي 2009 و2019 ما يقرب من ربع متاجر بيع الصحف التي تراجع عددها من 18 ألفا إلى 14 ألف متجر، وفق اتحاد غرف التجارة الإيطالية.

ويصاحب هذا التراجع، تدهور كبير في مبيعات الصحف إذ لم يعد يباع في إيطاليا سوى حوالي 2.2 مليون صحيفة

ميلانو (إيطاليا) - تتزايد ظاهرة إغلاق أكشاك بيع الصحف في إيطاليا، منذ سنوات، ما دفع أحد أصحاب هذه الأكشاك ليجول الكشك إلى عربة بثلاث عجلات يركبها في إحدى ساحات ميلانو فاتها بابيها لقراء يزدادون تناقصا يوما بعد يوم.

وقد أتت أندريا كاربيني صاحبة الثانية والخمسين هذه الفكرة للتصدي لزوال أكشاك بيع الصحف. وينتقل من شارع إلى آخر مقترحا على الزبائن شراء الصحف متسلحا بالبسمة والكلمة الطيبة كالعابرة المتجولين في الماضي. وتقول ماريا ريتشياردي (77 عاما) "أتي إلى هنا يوميا. الكشك أقل في يوليوس لكن لحسن الحظ هذه العربة



نموذج توزيع يواكب التغيرات

## الصحف الإلكترونية تستمتع بحقوق وسائل الإعلام الأخرى في تغطية الأحداث الرسمية والاستفادة من الإعلانات

ويقول متابعون إن قانون الإعلام لعام 2012 تطرق في بعض موارده للصحافة الإلكترونية، غير أنه بقي دون الطموحات كونه اكتفى بالعموميات والمفاهيم ولم يتطرق إلى التفاصيل التي من شأنها ضبط المهنة وحمايتها وترقيتها، كما أنه لم يتم إصدار نصوص تطبيقية لهذا القانون.

وأضافوا أن العاملين في قطاع الإعلام الرقمي ينتظرون الإعلان عن تفاصيل التعليمات الجديدة الخاصة بالصحافة الإلكترونية، وستكون هذه التفاصيل هي الاختبار الحقيقي لنجاح السلطات في تنفيذ القطاع.

وسيتولى وزير الإعلام الجزائري عمار بلحيمر، موافاة الحكومة بالوضعية الشاملة للمشهد الإعلامي.

من جهته، يقول ديبغو أفيرنا من اتحاد النقابات العمالية الإيطالية "قبل عشر سنوات، كان هناك 650 كشكا في ميلانو، أما اليوم فلم يعد عددها يتجاوز الـ 450، لافتا إلى أن كثيرا من هذه الأكشاك "بالكاد تستطيع الصمود" بفضل بيع تذاكر النقل العام أو الماكولات الخفيفة. وترى ماريانا ساراسينو وهي مدرسة متقاعدة في السادسة والستين من العمر أن "بائع الصحف هو صديق الحي، لا يمكن أن تزول الأكشاك هكذا على غرار المتاجر الصغيرة، هذا إقرار عام للثقافة والتلاقي الاجتماعي والعيش المشترك".